ديناميكية العلاقة بين الأحزاب العقائدية وظاهرة الاستقرار السياسي واثرها في فاعلية السياسة الخارجية : تركيا انموذجاً

أ. حيدر ريحان علي
مفوضية الانتخابات / الناصرية

أ.م.د. سهاد إسماعيل
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

المستخلص

يتناول البحث ديناميكية العلاقة بين الأحزاب العقائدية وظاهرة الاستقرار السياسي وأثرها في فاعلية السياسة الخارجية، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي للأحزاب العقائدية بوصفها أحزاباً تستند إلى منظومات فكرية وأيديولوجية تؤثر في رؤيتها لإدارة الدولة والمجتمع. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الاستقرار السياسي يمثل مدخلاً أساسياً لنجاح المشروع السياسي للحزب الحاكم، وأن هذا الاستقرار ينعكس بصورة مباشرة على قدرة الدولة على صياغة سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة. وقد اتخذ البحث من التجربة التركية، ولاسيما تجربة حزب العدالة والتنمية، أنموذجاً تطبيقياً لبيان كيفية توظيف التوازن بين المرجعيات العقائدية ومتطلبات الدولة الحديثة في تعزيز الاستقرار الداخلي وتوسيع الدور الإقليمي والدولي لتركيا. ويخلص البحث إلى أن فاعلية السياسة الخارجية ترتبط بدرجة كبيرة بقدرة الأحزاب الحاكمة على إدارة التعدد الداخلي وتحويل الاستقرار السياسي إلى رصيد استراتيجي في علاقات الدولة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب العقائدية، الاستقرار السياسي، السياسة الخارجية، حزب العدالة والتنمية، تركيا.

The Dynamics of the Relationship between Ideological Parties and the Phenomenon of Political Stability and Its Impact on the Effectiveness of Foreign Policy: Turkey as a Model

Lect. Haider Raihan Ali
Independent High Electoral Commission / Nasiriyah University

Assist. Prof. Dr. Suhad Ismail
Political Science / Al-Nahrain

Abstract

This study examines the dynamics of the relationship between ideological parties and the phenomenon of political stability, and the impact of this relationship on the effectiveness of foreign policy. It analyzes ideological parties as political actors whose behavior is shaped by intellectual and ideological frameworks that influence their perception of the state, society, and external relations. The study is based on the assumption that political stability is a fundamental condition for the success of the ruling party's political project, and that such stability directly affects the state's ability to formulate an active and influential foreign policy. Turkey, particularly the experience of the Justice and Development Party, is adopted as a model to demonstrate how balancing ideological references with the requirements of the modern state can enhance internal stability and expand regional and international roles. The

study concludes that the effectiveness of foreign policy is closely linked to the ability of ruling parties to manage internal diversity and transform political stability into a strategic asset in the state's external relations.
Keywords: Ideological parties, political stability, foreign policy, Justice and Development Party, Turkey.

المقدمة

السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وهي جزء من السياسة العامة للدولة وتتأثر وتؤثر في الاستقرار الداخلي الدولة، قد تكون هدفاً استراتيجيا تسعى اليه الدول، أو قد تكون وسيلة تسعى عبرها الدولة إلى تحقيق الأهداف الداخلية.

وتعد السياسة الخارجية سلوكا رسميا للدولة، وهذا السلوك يعبر ويقترن بشكل مباشر من رؤية وفلسفة الدولة السياسية، وبما ان فلسفة الدولة ورؤيتها تعبر عن الحزب الحاكم وتقترن مع شخصية رئيس الدولة، فالسياسة الخارجية جزءا من هذه الفلسفة وان عملية ادارتها وتوجيهها تقترن بمنظمة القيم والعقائد المتبنى من الدولة وصانع القرار الذي ينتمي لحزب ويعبر عن رؤية ومدركات وتصورات الحزب لاسيما في الانظمة الديمقراطية، التي تعد لاحزاب العقائدية جزء من الاحزاب السياسية العاملة في الديمقراطيات العريقة أو الناشئة.

الأحزاب العقائدية تتعدد في توجهاتها وأيديولوجياتها وانتماءاتها، فهي تعبر عن الأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية. وتطورت مع تطور الحركة الفكرية والفلسفية ورافقت نشوء الدول وتطور أنظمتها السياسية. تعد الأحزاب السياسية العامل الأكثر أهمية في دراسة التطور السياسي بأبعاده المختلفة لاسيما ظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتبر المصداق الأكبر لذلك التطور فهي تعكس الإبعاد الحضارية لاي مجتمع واي نظام. وتعتبر من مقتضيات سير وتنظيم الحياة السياسية، الأمر الذي يستلزم الارتباط بين وظيفة الاستقرارية والحراك السياسي. وفي ها الصدد تعتبر التجربتين التركية والمصرية النموذجين الأبرز في الشرق الأوسط اللذان استخدما التعددية الحزبية في اطار ديمقراطي مستمر ولكن بين مستقر وغير مستقر. .

وبما ان ظاهرة الاستقرار السياسي تعتبر احد المهام الرئيسة للأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، وهي نتاج تفاعل مؤسسات النظام السياسي ضمن عملية معقدة تتداخل فيها عوامل ومؤثرات متعددة، وقد شهدت النظم السياسية تقدما ملموسا انعكس في تصاعد مؤشرات الاستقرار، وتعتبر مهمة تثبيت الديموقراطية والاستقرار السياسي تقع على عاتق الاحزاب السياسية باعتبارها صانعة الديموقراطية والاستقرار. وتمثل ظاهرة الاستقرار السياسي داخل الدولة سواء تعلق الإمر بالمسائل الداخلية او المتعلقة بتفاعلات البيئة الدولية وكيفية تحقيقها على المستويين الداخلي والخارجي وما لهذا التداخل والمتغيرات في تحديد طبيعة هذه الظاهرة.

وتختلف ظاهرة الاستقرار السياسي في الدولة بتعدد العوامل المؤثرة عليها سواء كانت عوامل داخلية او خارجية. وتعتبر الية الارتباط بين العامل الحزبي والاستقرار السياسي احد اهم محاور عملية التحديث السياسي للنظم المعاصرة.

ولا تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي منفصلة عن واقعها الاجتماعي، اي عن الاطار الذي تسير فيه والظروف التي تحيط بها. كما تأتي أهمية الاستقرار السياسي ومعناه الحقيقي من خلال الإطارين السياسي والاجتماعي اللذان يشكلان احد متغيراته وعنصرا أساسيا من تفاعلاته.

وتحتل ظاهرة الاستقرار السياسي مكانة مهمة في التحليل السياسي المعاصر لما لها من علاقة في تصميم الاهداف وتشكيلها .

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان الأحزاب العقائدية هي احزاب تحتكم في تفكيرها وسلوكها السياسي إلى منظومة عقائدية ومبادئ ايديولوجية، تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي لتحقق بذلك مشروعها السياسي، وهذا المشروع السياسي يتضمن ابعادا داخلية وخارجية، وبما ان السياسة الخارجية هي الناقل والمعبر عن هذه التصورات والمبادئ إلى العالم الخارجي، فهنالك علاقة تبادلية مؤثرة مابين الاحزاب العقائدية وطموحها في نشر القيم والمبادئ المتبناه من قبلها ومابين ظاهرة الاستقرار الداخلي (الداعم والمقوم) والسياسة الخارجية التي ترتبط بمكانة الدولة في العالم الخارجي. بمعنى كلما زاد تأثير المبادئ العقائدية والايديولوجية في ظاهرة الاستقرار ، كلما اقترب من تحقيق رؤية الحزب ومشروعه السياسي وتوجهاته تجاه الدول الاخرى.

وتطبيقاً لفرضيتنا ستكون تركيا ذات المبادئ الايديولوجية والعقائدية الرابطة مابين الارث القومي (العثماني، والديني الاسلامي) انموذجا لدراستنا.

ووفقا لذلك فقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين تمثلت في الاتي:

المقدمة

المبحث الأول: جدلية العلاقة بين تأثير الاحزاب العقائدية وظاهرة الاستقرار السياسي

المبحث الثاني: تبادلية الأثر والتأثير في التجربة التركية والمصرية (دراسة مقارنة)

الخاتمة

المبحث الاول

جدلية العلاقة بين تأثير الأحزاب العقائدية وظاهرة الاستقرار السياسي

مدخلاً لفاعلية السياسة الخارجية

يعرف مارتن بالدام الاستقرار السياسي انه مفهوم ليس واضح المعالم ولكنه يتحدد من خلال أربعة عناصر اساسية متمثلة باستقرار الحكومة، القانون والنظام الداخلي، نظام سياسي مستقر، الاستقرار الخارجي.

ويرى حسن موسى الصفار بان الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني توافر نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل العلاقة فيما بين الاطراف فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب (الصفار، 2005)، ويشير الكاتب هنا الى موضوع الشرعية لتحقيق الاستقرار السياسي، ان النظام السياسي الذي يستمد شرعيته من الشعب يكون حالة الاستقرار والعكس صحيح.

وهناك من يرى ان مفهوم الاستقرار هو خلق تظام يمكن الجمهور من خلاله التغيير دون تغيير الاساس القانوني للحكومة، مع طمأنة الجماهير بانها بالرغم من الاختلاف في السياسات فانهالاتفضي الى الفوضى. ويعرف ايضا بانه نظام يتمكن المواطنين من خلاله تغيير السياسات التي لايوافقون عليها دون اللجوء للعنف، شريطة عد تغير الاساس القانوني للحكومة، وخلاف ذلك عدم الاستقرار الذي يشير الى حدوث التغييرات الجوهرية في النظام السياسي ويؤدي الى تغيير رغير منظم يتعدى الحدود المقبولة[i].

ويعد الاستقرار السياسي بانه مجموعة من التدابير والاجراءات التي تؤدي الى نوع من الثقة والتعاون المتبادلة بين السلطة الحاكمة والمجتمع، وتسمح بممارسة الحريات وحماية حقوق الافراد، وتعمل على خلق جو للمشاركة المجتمعية في آليات صناعة القرار (العساف، 2010).

وقد اصطلح على الاستقرار في العلوم الاجتماعية انه ثبات الوضع المجتمعي الذي لايقع عليه تغيير مفاجئ او جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير بشكل مقصود من داخل المجتمع نفسه او من خارج المجتمع حيث يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده وضعه الطبيعي ويخرج عن حالة الاستقرار او الثبات الى حالة عدم الاثبات او الاستقرار (حديثة، 2017).

ان تمتع الدولة بالاستقرار الداخلي يمنحها فرصا لتنفيذ مصالحها الاستراتيجية في علاقاتها الخارجية ومن ثم لعب دورا استراتيجي مهما، وهذا يمنحها ثقلا ضمن الحسابات الاقليمية (ابن الحاج يحيى وآخرون، 1997). ويؤكد جان اريكلانسفانت Jan EriclaneSvante بانه لا وجود لتعريف منهجي نموذجي اجرائي للاستقرار السياسي، والذي يرتكز على عنصرين هما النظام والاستمرارية. اما ليجفارت فقد ركز على اربعة عناصر للاستقرار السياسي:

1-عدم الفوضى (النظام) بمعنى غياب القوة والعنف والاكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

2-الاستمرارية وهنا الاشارة بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي

3-المشروعية.

4-الفاعلية (حمود، د.ت).

كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي اجرائيا بانه"عدم استخدام العنف لاعراض سياسية، ولجوء الجماعات السياسية والقوى الى الاساليب الدستورية في حل النواع او الصراع، وامكانية مؤسسات النظام على الاستجابة للمطالب النابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي (بقدي، 2012).

أما ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي المعنى المعاكس لمفهوم الاستقرار السياسي، بمعنى ان هناك هزات جذرية كبيرة تخرج النسق من مساره الطبيعين، فتأثر على النظام وتجعل خللا في عمله (علي، د.ت).

واهم التعاريف لظاهرة عدم الاستقرار السياسي مايطرحه الباحث (Rerose) ان عدم الاستقرار يشير الى عدم امكانية المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات البيئية المحيطة واستجابتها لما تفرضه البيئة من تحديات (الاستقرار في العراق، د.ت).

لقد اصبحت حالة عدم الاستقرار السياسي احد العناصر الرئيسية للبيئة السياسية في بعض دول الشرق الاوسط، وخاصة مع موجة الثورات العربية، والتي كانت تمثل العنصر الفاعل والواضح لهذه الحالة بعد ان تجلت حالة اللااستقرار السياسي جراء التعقيدات التي رافقت المراحل الانتقالية لبعض الدول من الثورات والتي تفرعت من الااستقرار السياسي ظاهرة عدم حسم الصراع السياسي على السلطة مع بعضها الاخر، وهذا ماادى الى حالة التكيف مع عدم الاستقرار والتعايش مع عدم اليقين الاطمئنان السياسي باعتبارهما من اهم معطيات التفاعلات الاقليمية غير القابلة للتغيير في الامد القريب (الاستقرار في العراق، د.ت).

ويرى عبد الله خليفة ان اهم مؤشرات الصراعات الداخلية في الدولة والتي تساعد على عدم الاستقرار للدولة هي (الاستقرار السياسي في لبنان، د.ت):

1-كثرة الازمات الحكومية في البناء المؤسسي.

2-عدد الاغتيالات السياسية في الدولة.

5-عدد الثورات داخل الدولة والمظاهرات والاضرابات المناهضة للحكومة.

اما فيما يتعلق بمؤشرات الصراع الخارجي تتمثل بما يلي

2-كثرة المظاهرة المعارضة والاحتجاجات ضد السياسة الدولة الخارجية.

4-عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة.

5-عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة أو توجيه اتهامات.

6-عدد المرات التي تم طرد السفراء الاجانب من الدولة او استدعاء سفراء الدولة.

10عدد الحروب التي اشتركت بها الدولة.

أما الاحزاب العقائدية، هي تلك الاحزاب التي تقوم على فلسفة معينة في الحياة يعتقد بها اعضاؤها وتصل في نفوسهم الى درجة العقائد الدينية او تكاد تكون كذلك، ويعملون على تقديم برامجهم العملية كافة على ضوئها، كالأحزاب الشيوعية والنازية والفاشية ويتحقق هذا المعنى بمستويات متفاوتة في الاحزاب الاشتراكية والاحزاب الدينية. وغالبا ما تكون الاحزاب من هذا النوع تسير باتجاه نظام الحزب الواحد الذي لا يسمح بقيام احزاب معارضة له، وذلك بسبب ايمانهم الشديد بفلسفة احزابهم الي تقوم عليها والتي تصل الى درجة التعصب مما يدفعها الى مقاومة ما عدها من الاحزاب والتيارات بمختلف الوسائل وقد تسمى بالأحزاب

الشمولية (خليفة، 1999). فالأحزاب العقائدية هي الاحزاب التي يجمع بين أفرادها الإيمان او الاعتقاد برأي أو نظرة أو فكرة عامة شاملة تتناول مجمل شؤون الهوية الحضارية، وشؤون الحياة والكون، ويفترض بهذه الأحزاب أنها تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأحزاب غير العقائدية، أي الأحزاب التي تنشأ انطلاقا من مكانة فرد أو مجموعة أفراد، تربط بينهم مصالح محددة خاصة، فتتيح لهم هذه المكانة لمّ أعداد من الناس يتدرجون هبوطاً في المكانة وفي رابطة المصلحة الخاصة، فيشكلون حزبا قاعدته مصلحة أفراد محددين في الوصول إلى السلطة، وبالتالي التمكن أكثر من خدمة هذه المصالح الخاصة عن طريق ممارسة السلطة، ولأن هذه الأحزاب لا تقوم على فكرة عامة بعيدة المدى، فإن استمرارها متعلق ببقاء الأفراد أو ورثتهم (شحاتة، 2018).

تمثل الاحزاب العقائدية عدة نماذج مختلفة، فهناك احزاب وتيارات ذات طابع ديني عقائدي، مثل الاحزاب المرتبطة بالتيار الديني على اختلافه، والتي تحاول فرض افكارها الدينية على المجتمع بمختلف طوائفه وتياراته الاخرى، وهناك احزاب ذات طابع طائفي او عرقي والتي تحاول انتزاع مساحة أكبر لهم على المستوى السياسي والثقافي وحتى على المستوى الجغرافي في بعض الاحيان لتتنصل عن سيطرة الدولة المركزية، إضافة الى الاحزاب ذات الطابع الايديولوجي.

ويمكن دراسة وبيان جدلية العلاقة بين الاحزاب العقائدية وظاهرة الاستقرار السياسي من عدمه، من خلال دراسة وتحليل سمات وتصنيف الاحزاب العقائدية وتطورها وتطور تأثيرها في المجتمع والسياسة الدولية عبر الاتي:

اولا: سمات الأحزاب العقائدية:

تشترك الأحزاب العقائدية ببعض السمات ومن أهمها (الصاوي، د.ت):

1-الحشد على الهوية: تقوم هذه الاحزاب بالتجنيد والحشد والتعبئة على اسس عقائدية حيث تستهدف في الاساس تأييد ودعم المجموعات المنتمية الى الجماعات التي يمثلها الحزب سواء كانت دينية او طائفية او غيرها.

2-علاقة الاندماج بين الحزب والجماعة: في حالة الاحزاب العقائدية تغيب الحدود الفاصلة بين الحزب السياسي والجماعات الدينية او الطائفية لما يمثله الحزب من وجه من اوجه الجماعة بينما تصب الاوجه الاخرى مثل الانشطة الثقافية والتعليمية والاقتصادية والخيرية وربما العسكرية احيانا في خدمة المشروع السياسي للحزب مما يجعل الحزب ذو قدرة كبيرة على التعبئة والحشد والتجنيد.

3-متانة البناء الداخلي:ا ن تعدد الانشطة والمستويات التي تتسم بها التيارات والاحزاب العقائدية يجعل منها مراكز قوة مجتمعية مما يجعل ادارة وقيادة هذه التيارات عملية دقيقة .

4-حالة الصدام بين الاحزاب العقائدية من جهة والاحزاب المدنية والدولة المركزية من جهة اخرى: غالبا ما تكون العلاقة بين الاحزاب العقائدية صدامية مع الدولة المركزية والاحزاب المدنية وهذا ما يعزز حالة الاستقطاب المجتمعي من قبل الاحزاب المدنية التي تحتمي بالدولة السلطوية خوفا من السيطرة للأحزاب العقائدية على السلطة.

5-المجتمعات المنفصلة: غالبا ما تمثل الاحزاب والتيارات الهوياتية مجتمعات منفصلة عن المجتمع الاكبر ويتصف هذا الانفصال من الجانب اللغوي والثقافي او يكون الانفصال انفصالا دينيا او طائفيا.

6-احزاب وتيارات موازية للدولة: غالبا ما تقوم هذه الاحزاب والتيارات بتأسيس مؤسسات دينية وثقافية واجتماعية وتعليمية ورياضية واقتصادية وأحيانا عسكرية، وبالنتيجة تشكل دولة موازية للدولة المركزية في الداخل، حيث نجد اعضاء هذه التيارات يستندون بشكل شبه كامل الى المؤسسات الخاصة بهم ويمثلون جماعة شبه مستقلة عن الدولة المركزية، وهذا يجعلهم ينفصلون نفسيا واجتماعيا عن الدولة والمجتمع الاوسع.

ثانياً: تصنيف الاحزاب العقائدية:

1-الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج :

الأحزاب الأيديولوجية هي التي تتمسك بمبادئ أو أيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب. ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، إلا أنَّ منذ منتصف القرن الماضي، أصبحت هناك مرونة في التعامل مع الأيديولوجية، فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة، وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البراغماتية، ان من اهم الاحزاب العقائدية الايديولوجية التي كان لها الدور الكبير على الساحتين الداخلية والخارجية هو الحزب الشيوعي عندما وصل للسلطة في الاتحاد السوفيتي سابقا ، فقد تأسس هذا الحزب عام 1903 ولكن هذا التأسيس كان سريا وفي عام 1912 اعلن عن تأسيسه باسم الحزب البلشفي بقيادة فلاديمير لينين وبعد الثورة البلشفية عام 1917 استطاع الحزب الوصول الى سدة الحكم واصبح اسمه الحزب الشيوعي الروسي وبعد قيام الاتحاد السوفيتي عام 1922 اصبح اسمه الحزب الشيوعي السوفيتي الا انه عاد مرة اخرى في عام 1993 باسم الحزب الشيوعي الروسي عندما اعلن انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991. فقد استطاع هذا الحزب الوصول الى القوة بعد استلامه للسلطة والتي أعلن على أثرها فلاديمير لينين قيام الاتحاد السوفيتي على التراب الروسي عام 1917 وعلى أثرها نشبت الحرب الاهلية الروسية 1918-1921 الا ان الحزب استطاع الحصول على الاعتراف الدولي لدولته الفتية التي قضت على نظام القياصرة في روسيا وتوحيد الجمهوريات السوفيتية. فبعد قيام الثورة البلشفية في روسيا بقيادة لينين ومن اجل توحيد الشعب السوفيتي المتنوع فقد اتبعالاتحاد السوفيتي سابقا سياسة طمس الهوية الفرعية للجماعات الفرعية عن طريق تقويض مقومات الهوية وخاصة الدين الذي كان البلاشفة يدركون مدى خطورته واهميته

كمقوم للذاتية العرقية وقد سعوا بشتى الوسائل للقضاء على الاديان وتهميش دورها في الاتحاد السوفيتي ليعم الاستقرار داخل الدولة (العساف، 2010). لذلك كان الاعتقاد بان الايديولوجية الشيوعية سوف تؤدي الى اضمحلال وذوبان العرقية وانتصار الطبقة العاملة على البرجوازية وهذا سيؤدي حتما الى فقدان هويتها، وستظهر ثقافة جديدة اشتراكية المحتوى، لكن الواقع الفعلي يختلفعن ذلك، لان العرقية في عهد الاتحاد السوفيتي لم تنصهر في ظل البروليتاريا العالمية رغم الاضطهاد والقمع والترحيل الاجباري للتتار وحرمان الكازاخ من ثقافتهم وعزل الكتاب الكازاخ عن الميدان الثقافي سنة 1930. وكان ذلك جليا وواضحا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كيف وتقسيمه الى جمهوريات متعددة.

ب ـ الاحزاب الدينية: تسعى إلى تأسيس الحياة العامة على اساس الدين. لذلك فالمشروع الديني يقوم بوصفه حجر الاساس في النظام العام، وعليه يتأسس النظام السياسي والاجتماعي على القيمة الدينية. ويصبح المجال العام محفزا على تعظيم دور الدين في المجال الخاص وهو غير مشجع على تنحية الدين في المجال الخاص، وهنا يتضح الاختلاف بين العلمانية من طرف والدينية من الطرف الاخر ففي العلمانية تقوم على تنحية دور الدين عن المجال العام بينما الدينية تؤسس المجال العام على القيمة الدينية. والاحزاب الدينية غالبا ما ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له، وهذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم.

ج ـ الاحزاب القومية:

تنتمي الأحزاب القومية واليسارية في علاقتها مع الدولة إلى ما يسمى بالأحزاب ذات النشأة الخارجية مقابل الأحزاب ذات النشأة الداخلية. وتؤسس هذه الأحزاب ذات النشأة الخارجية تاريخياً خارج البرلمان بهدف تجاوزه كإطار مؤسسي تشريعي ينظم سيادة الأمة ويعبر عنها، أو استخدامه مرحليا كساحة من الساحات للانقضاض عليه من داخله وتغييره إلى نسق تمثيلي سياسي جديد. وتنتمي إلى هذا النوع حزمة الأحزاب القومية والقومية اليسارية، وفي تتبع التطور التاريخي للأحزاب القومية واليسارية فإنه يلاحظ أن هذه الأحزاب لم تعتبر نفسها قط أحزابا تقليدية من نمط الأحزاب البرلمانية التقليدية، بل وكان بعضها ينفر من اسم الحزب نفسه، فيحمل اسم المنظمة أو العصبة أو الاتحاد أو الحركة، وغالبا ما يشيع اسم الحركة. ويعني ذلك أن مفهومها للحزب في الأصل يختلف جوهريا عن مفهوم الأحزاب ذات النشأة الداخلية للحزب، لذلك تتميز الأحزاب القومية واليسارية ذات النشأة الخارجية في أنها أحزاب إيديولوجية أو عقائدية على وجه الدقة، يحكم المستوى العقائدي كافة مستوياتها الأخرى، ويحكم علاقتها مع الدولة التطلع أو العمل لتغيير النسق السياسي التمثيلي البرلماني السائد حين يكون هناك برلمانات، واستبداله بنسق سياسي مؤسسي جديد (باروت، 2009).

ويمكن توضيح علاقة الاحزاب العقائدي ولاسيما القومية بظاهرة الاستقرار الداخلي وعلاقته بالسياسة الخارجية للدولة من بعض النماذج في في اوربا، لاسيما بعد الحرب الباردة وتجسدت بشكل كبير في حالة الحرب البوسنيةالتي كانت على إساس عرقي وقومي والتي ارتكب الصرب مجازر وتطهير عرقي ضد المسلمين وخاصة في مدينتي موستار وسربرينشا وراح ضحيتها أكثر من 200 ألف شخص، وتعد الخلافات العرقية داخلية ضمن اطار الدولة الواحدة إلا إنها قد تؤثر على المجتمع الدولي فقضية كوسوفو قضية داخلية يوغسلافية إلا إنها أثرت على المجتمع الدولي فكان الروس متعاطفين مع الصرب بفضل الترابط الديني الارثوذكسي بينما تدخل الحلف الأطلسي باسم القيم الإنسانية لوقف الإبادة الألبانية في كوسوفو، لذلك عندما تفقد الدولة المركزية سيطرتها على المجموعات العقائدية المتعددة فتبدا تلك المجموعات بإعادة وتغيير العلاقات الاجتماعية فيما بينها فالمواطن الصربي مثلا عاش مع جاره البوسني في سلم وتعاون وثقة إثناء وجود الدولة إلا انه اصبحوا اعداء بعد انهيار الدولة وهذا بسبب تسييس القومية من طرف النخبة المتطورة باستخدام الأساطير والعواطف من اجل تجنيد العرق وإحياء القومية، وبسبب الترابط والتعاطف العرقي الذي يساهم في التدخل الخارجي، فالخلاف القبرصي يبين حالة أخرى من التدخل الفعال حيث ايدت تركيا القبارصة الاتراك بينما ايدت اليونان القبارصة اليونانيين (استقرار كوسفو، د.ت).

اذن يمكن القول بان التجربة الحزبية العقائدية تميل إلى فكرة التنظيم والتعبئة، حيث أنها أحادية النظرة فإنها لا تتصور نفسها إلا أحادية البنية والتكوين، وهذه البنية تقوم على أساس المركزية الشديدة، ومنع ظهور التيارات والكتل داخل الحزب باعتبار أنها تهدد وحدته وتحد من فاعليته، فالحزب يصبح هنا مثل الجيش النظامي، وليس غريبا حين نسمع عن أشياء تكون أشد في صرامتها من الجيش تتعلق بالحياة الشخصية والنشاط الاجتماعي والفكري. وتمتينا للانضباط بين الصفوف تطبق هذه الأحزاب اجراءات خاصة في عملها، مثل التمييز بين الأعضاء بدرجات ، وهو الأسلوب الذي يلقى الرهبة في نفوس الأعضاء، ويجعلهم أكثر طاعة بين يدي القيادة. هذه الأحزاب أيضا تحمل تصورات ورؤى تحاول من خلالها تفسير كل شاردة وواردة بصورة متعسفة وضيقة الأفق، وتتوصل بطريقة مبسطة إلى حل الإشكاليات بناء على موقفها ونظرتها الأحادية المطلقة. ولعل الإيمان المطلق لأعضاء الأحزاب الأيديولوجية هو الذي يمنحها قوة وصلابة وثبات إلى حد عدم السماح لأي حزب آخر بالمنافسة، بل حتى في الظهور والتكوين، حتى لو كان يؤمن الأفكار ذاتها.

تسعى الاحزاب العقائدية الى السيطرة والتحكم وإحكام القبضة أي القبضة الحديدية للتسلط، وهي سمة بشرية موجودة في كل البشر، حين نقول إن الحزب العقائدي هو الذي ينحكم تفكيره وسلوكه السياسي بمبدأ إيديولوجي فليس لذلك أن يعني حكما أن مشروعَه السياسي لا يقوم على مصالح إذ لا حزبية من دون مصالح تبررها وإنما تنشد المصلحة عنده الى المبدأ العقدي الذي يؤسسها فلا ينظر إليها بما هي مبدأ

السياسة والعمل السياسي، بل بما هي تصريف لمبدأ أعلى منه يشتق البرنامج السياسي والعملُ السياسي. ولكن ما إن يصيب المبدأ الإيديولوجي شرخ ويتعطل حتى يجنح الحزب العقائدي للبراغماتية. ماذا حصل للحزب الشيوعي الصيني، بعد رحيل ماوتسيتونغ، وماذا حصل للأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، وحين نقول إن الحزب البراغماتي هو القائم عمرانه السياسي والتنظيمي على مبدأ المصلحة، فلا شيء يدعو إلى الاعتقاد أن لا إيديولوجية له يستند إليها، وأن الأحزاب الليبرالية في الغرب أكثر تلك الأحزاب البراغماتية عددا، وأنها لتتخلى عن الإيديولوجيا الليبرالية في طبعتها الاقتصادية خاصة، غير أن براغماتيتها مطمئنة ولا خطر يحدق بعقيدتها الليبرالية، وإن حصل وأحدق بها نتيجة تناقضات النموذج الليبرالي في التنمية لا تتحرج براغماتيتها في الذهاب إلى حدود استعارة بعض القيم من النقيض الاشتراكي وتوطينه فيها. ان تجربة الأحزاب العقائدية عموما في السلطة عبر التاريخ الإنساني ليس لها سمعة طيبة، فعلى الرغم من أن الأيديولوجيين هم أكثر من عانى من التهميش والاضطهاد، إلا أنهم حين يحوزون السلطة يمارسون الدور ذاته. ليس على خصومهم فقط، ولكن مع رفاق الدرب المختلفين معهم، وهو شيء إن دل فإنما يدل على حالة غريبة تستدعى الانتباه والتوقف.

المبحث الثاني

تبادلية التأثير بين الاحزاب العقائدية وظاهرة الاستقرار السياسي في فاعلية السياسة الخارجية تركيا انموذجاً

لقد شهد مطلع الألفية وصول أحزاب سياسية عقائدية سواءً أكان ذلك في تركيا أم في العالم، بدءا من مصطفى كمال أتاتورك، الذي عمل على سلسلة من الإصلاحات والتغييرات في تركيا، كان الغرض منها قطع الماضي العثماني بالحاضر التركي وإلحاق تركيا بالدول الأوربية وإدماجها في الحضارة الغربية، وهذا كان اهم هدف تسعى اليه تركيا القومية، فعملت على ترسيخ ودعم الاستقرار الداخلي ليكون منطلقاً نحو فاعلية السياسة الخارجية التركية، وهذا مانجده اليوم من تفاعلات سياسية واستراتيجية في مناطق عدة لتركيا.

اولاً: تطور البيئة السياسية الداخلية التركية

لقد اكتسبت مرحلة التحول الديموقراطي في تركيا أهمية خاصة من جانب المراقبين مقارنة بما شهده العالم من تجارب التحول الديمقراطي في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وتعود هذه الأهمية إلى تميز تجربة تركيا بأنها لم تكن مرحلة تحول نحو الديمقراطية فقط، ولكنها كانت تجربة تحول التعددية في نفس الوقت، وقد شهدت هيمنة للعسكريين على الحياة السياسية باعتبار الجيش هو الوصي على المبادئ التي ثبتها اتاتورك وعلى العلمانية ايضا[ii]. فعندما أعلن قيام الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ وانتخب مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس لها وقد حاول أن يقطع صلة الشعب بالماضي العثماني وان يستأصل الإسلام من الحياة العامة التركية من خلال عدد من الإجراءات التي اتخذها بإلغاء الخلافة وترجمة القرآن الكريم إلى اللغة

التركية وإلغاء الطرق الصوفية. حيث عمل على إلغاء كل ما يمت للإسلام بصلة، واعتبر ذلك أساس التخلف للمجتمع التركي. إضافة إلى ذلك أطلق الحرية الفكرية حيال الدين فشجع بعض الاتراك على التعرض له علانية والانتقاص منه جريا على قاعدة العلماء والجماعيين أثناء الثورة الفرنسية. فقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا مؤثرا في التوعية المجتمعية للشعب التركي، وظهر الجيش في دور المدافع عن العلمانية وبالتالي فان اخراج الجيش لم يكن سهلا من الحياة السياسية وترسيخ الحكم الديمقراطي المدني ليُمسك بزمام الأمور، وبالتالي فإنَّ تدخل القوات المسلحة في العملية السياسية يؤثر سلبا في عملية التحول الديمقراطي للدولة، ووفقا لرأي لاري دايموند" لا يمكن أن تترسخ الديمقراطية حتى يخضع الجيش بشكل كامل للسيطرة المدنية ويلتزم بقوة بالتنظيم الدستوري الديمقراطي"[٠]

وعلى الرغم من أنَّ القوى السياسية في مرحلة التحول الديمقراطي تركز على إخراج الجيش من الحياة السياسية وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، وقد لا يتحقق هذا مالم يكن هناك تحالف للقوى المدنية وقيامها بعملية توعية وتعبئة جماهيرية لإخراج النخب العسكريين مع تقديم ضمانات قانونية ودستورية لهم. وهناك تحالف القوى المدنية الديمقراطية وقيامها بعقد اتفاق مع الجناح المعتدل داخل فئة النخبة العسكرية الحاكمة. وفي تركيا حدثت انتكاسات عدة مثل انقلاب عام 1960، وانقلاب عام 1980 وأخيراً انقلاب 1997. ورغم ما حققته حكومة حزب العدالة والتنمية التي تولت زمام الأمور منذ نجاح الحزب في الحصول على أكثرية الأصوات عام 2002، في هذا المبحث سنتطرق الى ثلاثة مطالب الاول الاحزاب العقائدية في تركيا، والمطلب الثاني علاقة الاحزاب العقائدية بالاستقرار السياسي في تركيا، والمطلب الثالث رؤية حزب العدالة والتنمية الى السياسة الخارجية وهويته السياسية.

ثانياً: ديناميكية العلاقة بين العقائد الفلسفية للحزب الحاكم والاستقرار السياسي في تركيا (حزب العدالة والتنمية)

يمثل حزب العدالة والتنمية تجربة جديدة في مجال الاحزاب الاسلامية لما استطاع تحقيقه من التوازن بين توجهات المجتمع باختلافه واستقطابه من خلال مشروعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وقد كان برنامج حزب العدالة والتنمية ينقسم الى عدة محاور:

المحور الاول: تمثل الظروف والمناخ ما قبل ظهور حزب العدالة والتنمية والاسباب الدافعة لتأسيسه، وذلك للوقوف على أبرز التفاعلات التي شهدها المجتمع التركي من خلال وجود الصراع المستديم بين القوى الاسلامية والقوى العلمانية وما يتخللها من توترات من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في تركيا.

المحور الثاني: فيتمثل بالأسس والاهداف التي أنشأ عليها حزب العدالة والتنمية وما يتعلق منها بعلاقته بالإسلام والمسلمين وموقفه المختلف عن فلسفة اتاتورك وعلمنة الدولة التركية.

المحور الثالث: يتمثل بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات ونتائجها والعوامل التي ساعدت في تحقيق هذا النجاح والتي ادى كل ذلك وصوله الى السلطة.

المحور الرابع: طبيعة الموقف العلماني التركي اتجاه حزب العدالة والتنمية ومشروعه السياسي، لاسيما المؤسسة العسكرية والتي كانت تمثل عنصر التوازن السياسي وردود فعل قادتها من توجهات حزب العدالة والتنمية وخلفيته الاسلامية خاصة قيادات الحزب.

لقد سعى حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة في تركيا عام 2002 وضمن برنامجه الاصلاحي الى احداث عدة تغييرات سواء كانت على الصعيد الداخلي او الخارجي وبما يخدم مصالح الجمهورية التركية لتحقيق الاستقرار الداخلي لتركيا اولا ومن ثم الاقتراب من الدخول ضمن الاتحاد الاوربي، وهنا نتطرق الى دور الحزب في تغيير نظام الحكم اولا ومن ثم دوره في التطور المؤسسي ثانيا:

1-دور الحزب في تغيير نظام الحكم في تركيا

لقد سعت الاحزاب التركية ، لاسيما حزب العدالة والتنمية من اجل تغيير نظام الحكم من نظام برلماني الى نظام رئاسي بعدما استمر لأكثر من تسعون عاما، حيث يعتبر منصب رئيس الجمهورية هو منصب شرفي في ظل النظام البرلماني، الا ان حزب العدالة والتنمية استطاع في عام 2014 بقيادة طيب رجب أردوغان النجاح بتحويل النظام السياسي الى نظام شبه رئاسي، واصبح انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب وهذا ما جعل السلطة التنفيذية يرأسها قطبين هما رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، وهذا ما دعا حزب العدالة والتنمية الى السعي لتغيير النظام السياسي من شبه رئاسي الى نظام رئاسي ، وقد تحقق ذلك من خلال الاستفتاء الشعبي الذي جرى في نيسان من عام 2017 ولا يمكن القول أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الأول ذو الهوية الإسلامية الذي نجح في الوصول للسلطة في تركيا، فقد سبقه كثيرون من الأحزاب التي حاولت مواجهة السيطرة العلمانية الاتاتوركية لتركيا، بدءا من عدنان مندريس الذي اتهم بالخيانة العظمى لمبادئ اتاتورك ، من ثم تم إعدامه حتى نجم الدين أربكان، وكانت كل محاولة من هذه المحاولات تنتهي بانقلاب عسكري وحضر للأحزاب، إذن فالوصول للسلطة لم يكن هو ذاته سبب نجاح كافٍ للاستمرار في السلطة، أو الظن بأنه انتصار على المؤسسة العسكرية، لكن ما يجعل تجربة حزب العدالة والتنمية في الوصول للحكم عام 2002م تختلف عن التجارب السابقة وتستمر حتى الآن الى عدّة عوامل، أهمها السياسة الداخلية القائمة على الاحتفاظ بالهوية العلمانية التركية بغير تطرف، فالدولة تفصل بين السياسة والدين، ولا تسمح للسياسة بالسيطرة على الدين أو العكس، فقد أكد الحزب على مواصلته مسار التحديث الذي بدأه أتاتورك، فضلاً عن سياسات الحزب التي استطاعت أن تقوم بالكثير من الإصلاحات في تركيا، والإدارة السياسية الناجحة في شؤون السياسة الداخلية والخارجية التي أنقذت البلاد من أزمة اقتصادية،

وعززت من مكانتها الإقليمية والدولية، بذلك استطاع حزب العدالة والتنمية أن يتوج وصوله بسلسلة انتصارات متتالية.

ان حزب العدالة والتنمية هو حالة متقدمة في تاريخ الاحزاب العقائدية السياسية في تركيا ذات التوجهات الاسلامية، ويعمل الحزب على تحقيق التوازي بين البعد الديني وتوجهات ومتطلبات المجتمع التركي، مما جعله يخلق حالة من التوازن بين البعد الاسلامي للمجتمع والثقافة العلمانية للحياة العامة، وهذا ما جعله ان يكون حزبا تركيا محافظا يقدر التقاليد ويحترم هوية المجتمع، ويعمل لصالح افراد المجتمع كافة لأجل النهوض بالدولة التركية.

2- دور الحزب في التطور المؤسسي في تركيا

ان التاريخ الاكثر اهمية لدى حزب العدالة والتنمية هو عام 2002، حيث جرت به الانتخابات البرلمانية واستطاع الحزب الفوز بأغلبية مقاعده على الرغم من الفترة القليلة على تأسيسه والتي لا تتجاوز العام الواحد، وقد حملت هذه الانتخابات بنتائجها بعدا اخر لمستقبل حزب العدالة والتنمية، ونظام الحكم ومؤسسات الدولة وعلى الاحزاب الاخرى، مثل حزب الحركة القومية والطريق المستقيم وحزب الوطن الام وحزب السعادة. وفي الانتخابات البرلمانية عام 2007 استطاع ان يثبت نفسه مرة اخرى من خلال قوته المجتمعية والسياسية، وبرامجه وإصلاحاته في الحكم، بالرغم من محاولات المؤسسة العسكرية بالتأثير على انتخابات رئاسة الجمهورية بعد نهاية ولاية احمد نجدت من نفس العام، مع ما تحقق من نجاحات لحزب العدالة والتنمية في التعامل مع الانتخابات وجعل مرشحهم عبد الله غول رئيس للجمهورية الذي نالها بثقة البرلمان بإعادة انتخابه في عام 2007، هذا اشارة على نجاح الحزب في الحياة العامة والسياسية.

ويمكن هنا التطرق الى بعض مؤسسات نظام الحكم الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية ومدى تأثر هذه المؤسسات على بنية وشكل القرار السياسي في السلطة التركية والحياة السياسية في تركيا. وعلى الرغم من أنَّ القوى السياسية في مرحلة التحول الديمقراطي تركز على إخراج الجيش من الحياة السياسية وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، وقد لا يتحقق هذا مالم يكن هناك تحالف للقوى المدنية وقيامها بعملية توعية وتعبئة جماهيرية لإخراج النخب العسكريين مع تقديم ضمانات قانونية ودستورية لهم. وهناك تحالف القوى المدنية الديمقراطية وقيامها بعقد اتفاق مع الجناح المعتدل داخل فئة النخبة العسكرية الحاكمة. وفي تركيا حدثت انتكاسات عدة مثل انقلاب عام 1960، وانقلاب عام 1980 وأخيراً انقلاب 1997. ورغم ما حققته حكومة حزب العدالة والتنمية التي تولت زمام الأمور منذ نجاح الحزب في الحصول على أكثرية الأصوات عام 2002، وتعد فترة الرئيس طيب رجب أردوغان الذي استطاع ان يصلح ما افسده العلمانيون ابان فترة توليهم الحكم من حالة تدهور اقتصادي وعدم استقرار سياسي، حيث استطاع ان يعكس فلسفة وسياسة حزبه من خلال تحقيق حالة من الاستقرار والامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في تركيا، وقد

تصالح مع الارمن بعد عداء تاريخي وكذلك مع اليونان واذربيجان وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وكذلك التعاون مع العراق وفتح ابواب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية مع عدد من دول العالم، حيث اصبحت اسطنبول العاصمة الثقافية الاوربية، وفي عام 2009 اعاد للأكراد اسماء قراهم الكردية بعدما كانت محضورة.

ثالثاً: سياسة الرئيس طيب رجب أردوغان في السلطة.

تعد فترة الرئيس طيب رجب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية هي الاهم في الحكم والذي استطاع ان يصلح ما افسده العلمانيون ابان فترة توليهم الحكم من حالة تدهور اقتصادي وعدم استقرار سياسي، حيث استطاع ان يعكس فلسفة وسياسة حزبه من خلال تحقيق حالة من الاستقرار والامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في تركيا، كما عملت حكومة رجب طيب أردوغان على ممارسة سياسة ذات اتجاهين من الجانب الخارجي اولهما هو السعي لتحقيق قبول تركيا في عضوية الاتحاد الاوربي وثانيهما هو تعزيز وتوثيق العلاقات مع الدول العربية [3].وكانت اولى بوادره عند استلامه منصب رئيس بلدية اسطنبول عام 1994، حيث عمل على تطوير البنية التحتية لمدينة اسطنبول وانشاء السدود ومعامل التحلية لمياه الشرب ، وتطوير انظمة الموصلات من خلال انشاء شبكة موصلات قومية وقام بتنظيف الخليج الذهبي –مكب النفايات سابقا– ليصبح معلما سياحيا مهما، ومن خلال ادارته الصحيحة استطاع من جعل المدينة بان تكون مدينة سياحية ، فقد استطاع من ان ينتشل بلدية اسطنبول من الديون المترتبة عليها الى ارباح واستثمارات وساعد على رفع اجور الايدي العاملة ورعايتهم صحيا واجتماعيا، وهذا ما عزز شعبيته داخل اسطنبول. اما بعد توليه لرئاسة الحكومة فقد استطاع ان يمد يد السلام في كل اتجاه حتى بدأ بالتصالح مع الارمن بعد عداء تاريخي وكذلك مع اليونان واذربيجان وعدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وكذلك التعاون مع العراق وفتح ابواب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية مع عدد من دول العالم، حيث اصبحت اسطنبول العاصمة الثقافية الاوربية، وفي عام 2009 استطاع حزب العدالة والتنمية بزعامة طيب رجب أردوغان من اعادة اسماء القرى الكرية كما كانت سابقا في مبادرة منه لحسن النوايا واصلاح الخلافات الداخلية مع الاكراد بعدما كانت محضورة.

رابعاً: تأثير حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية التركية

وضع حزب العدالة والتنمية جملة من المبادئ بعد وصوله إلى الحكم في السياسة الخارجية انطلقت من مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار، واتباع سياسة خارجية ذات ابعاد متعددة والعمل على التوفيق بين الامن والحريات وتطوير الاسلوب الدبلوماسي، واعادة ابراز الدور التركي على الساحة الدولية، والتحول من السياسة الجامدة الى سياسة متحركة ودائمة والتواصل مع جميع بلدان العالم، وتعد هذه الاسس الرئيسية الخمسة التي حددها احمد داود اوغلو لنجاح السياسة الخارجية في تركيا.

لقد اعطى حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة اهتماما كبيرا بقضية الانضمام التركي للاتحاد الاوربي، وقد كانت من اولويات البرنامج السياسي للحزب خاصة فيما يتعلق به بالسياسة الخارجية. ولأجل تحقيق معايير كوبنهاجن المطلوبة للانضمام الى الاتحاد الاوربي فقد قام الحزب باتخاذ العديد من الإصلاحات والاجراءات.

لقد سعت الحكومة التركية وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم باتباع استراتيجية تجاه العالم لغرض اخذ دورها الفاعل على المستوى الاقليمي والدولي في مجالات جغرافية متعددة اهمها:

1- الشرق الاوسط

يعد الشرق الاوسط حسب المنظور التركي أحد اهم المحاور الجيوبوليتيكية، فالموقع الجغرافي التركي والذي يقع بالجزء الشمالي الشرقي من الشرق الاوسط، يخلق تهديدا امنيا خطيرا ومجالا اقتصاديا في نفس الوقت، هو مصدر تهديد للاستقرار الداخلي بسبب القضية الكردية، والصراعات الاقليمية، وبروز جماعات راديكالية، اضافة الى كونه جالا اقتصاديا حوي التركيا، حيث تتركز اسواق التجارة وموارد الطاقة ورؤوس الاموال، وكذلك لجهة زعامة الاقليم، وكل ذلك ولد طوحا جيوسياسي لدى صناع القرار السياسي يمتد خارج الحدود التركية.

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية من حكم حزب العدالة والتنمية خلال الفترة (2002-2014) تحولا جذريا بعيدا تركيزها الغربي التقليدي فيما يتعلق بتحسين علاقاتها بزيادة مشاركاتها مع جوارها الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط. فقد عملت حكومة أردوغان عام 2002 برؤية جديدة حو موقع ومكانة تركيا ودورها الإقليمي والدولي، ويرى احمد اوغلو ان مفهوم " المشاكل الصفرية والعمق الاستراتيجي" في نظريته إعادة تركيا من محيط العلاقات الدولية الى المركز كفاعل رئيسي يسيطر على تقاطع أقاليم متعددة، خاصة بعد خروج تركيا من عزلتها قبل الحرب العالمية الثانية وتبعيتها للغرب اثناء الحرب الباردة، لذا يجب على تركيا ان يكون دورها كبيرا في منطقتها خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها لاعب إقليمي يتبنى سياسة خارجية جديدة، تهدف الى تعزيز التعاون الإقليمي والعلاقات الثنائية في جوارها الجغرافي. وان الهدف الرئيسي لهذه الرؤية هو السعي لتحقيق الاستراتيجية الكبرى لتركيا من خلال التحول الى قوة دولية كبرى ومؤثرة بحلول عام 2023، وان تكون فاعل رئيسي ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط، ذلك حسب توقع الباحث الاستراتيجي الأمريكي "جورج فريدمان" في كتابه "المئة عام المقبل: توقع للقرن الواحد والعشرين"4.

ويمكن تحديد رؤية تركيا وحزب العدالة من خلال الاتي:

1. **الموقف التركي ازاء الحراك العربي بعد عام 2011**

تعد تركيا من اهم دول الاقليم الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط، وان لسياستها الخارجية تأثيرا كبيرا تجاه دول الاقليم ومنها الدول العربية[5]، لقد أصبحت السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر انفتاحا بتعاملها مع دول الجوار ولعبت دورا لحل المشاكل الإقليمية واقل تركيز على قضايا الامن، وهذا ما أدى بان تكون السياسة الخارجية التركية في حالة تطور دائم بعلاقتها مع العراق وإيران وسوريا، وقد كشف الربيع العربي التوتر الحاصل بين الابعاد الواقعية والمعيارية في السياسة الخارجية، اذ ان المبادئ والقواعد لم تختلف أحيانا بالنسبة الى تركيا، حيث كانت داعمة بقوة (للديمقراطية) خاصة في الانتفاضات التي حدثت في كل من تونس ومصر

ان المنطقة العربية دخلت اليوم منعطفا تاريخيا بتغيير أنظمتها وتحول البيئة الإقليمية نتيجة ثوراتها، مما جعل الصورة ذات شكل ضبابي امام اغلب الدول الفاعلة في المنطقة بما فيها تركيا، التي كانت مرشحة لزعامة المنطقة بسياستها الخارجية التصالحية، والتي كانت تسعى الى تمهيد المنطقة لبسط سيطرتها ونفوذها الإقليمي، لكن ذلك النفوذ يرها بعض المحللون بانه اصطدم اما ضبابية الرؤية التركية تجاه تلك الثورات واختلاف المواقف امام كل ثورة وحسب مصالحها ، اذ ان تركيا اتبعت سياسة مركبة من خلال تعاملها مع كل دولة بشكل مستقل، الا انها تجد في داخلها الاحقية في التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية على اساس ان استقرارها ينبع من استقرار تلك الدول وان تدخلها سيكون من باب النصح لا الاملاءات وعليه تجد في نفسها القوة والقدرة على ذلك.

لقد شكلت الثورات العربية بالنسبة لتركيا عقبة وفرصة في آن واحد، حيث ساندت المطالب الشعبية الداعية الى الديمقراطية في بعض الدول العربية ، حيث شاركت بنشاطات من العمل الدبلوماسي الاصلاحي في الجمهورية السورية، الا ان اختلاف استراتيجية بين بعض الدول العالمية و الاقليمية وكذلك السياسات التركية ، ادت الى عدم القدرة التركية في تولي الدور القيادي المستمر في تحولات الربيع العربي ومتالاها، ومن ثم شهدت السياسة التركية تصاعد في دورها الاقليمي اثناء ثورات كل من تونس ومصر وسوريا، وظهرت تطلعاتها في تعميم النموذج التركي بزعامة حزب العدالة والتنمية ونجاحه في ارساء الديمقراطية داخل المجتمع التركي، والتحسين الاقتصادي ، لاسيما مع وصول الاسلام السياسي للحكم من دولة لأخرى ، لكن هناك عدة عوامل منها تدخلات دول الاقليم واخرى دولية في العراق وسوريا وليبيا واليمن ، والتعثر في مسار دول الثورات ، وعودة القوى المضادة الى الحكم ساعدت على تغيير المشهد السياسي العربي من صورة التنمية والاستقرار والنهضة الى الصرعات والتدمير الذاتي والحروب الاهلية ، مما ساهمت في احداث تاثيرا كبيرا على سياسة تركيا الخارجية وطموحاتها، وقد تجلى بعض هذا التحول في تباين المواقف التركية ومواقف حلفائها لاسيما امريكا والاتحاد الاوربي من ازمة سوريا ، والانقلاب في مصر، وملف القضية الفلسطينية على ضوء القطيعة التركية الاسرائيلية، والتي تلت احداث الفينة مرمرة في عام 2010، وهناك تباين اخر بين موقف

تركيا ودول الخليج العربي لاسيما بما يتعلق بثورات الدول العربية وحركات الاسلام السياسي باستثناء الحالة البحرينية ، اذ دعمت تركيا الموقف السعوي في البحرين.

2. الموقف التركي من القضية الفلسطينية:

ارتبطت تركيا في العهد العثماني ارتباطا كبيرا بفلسطين مرتكزا على العاطفة الدينية، حيث خضعت فلسطين الى الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الاول عام 1516 وبقيت تحت سيطرة الاتراك حتى عام 1917.

اما بعد نشوء الجمهورية التركية فقد بدأت تركيا بالاتجاه والميول نحو دول الشرق وتوطيد العلاقات مع الدول الاسلامية والعربية وخاصة في عام 1996، ويعد حزب الرفاه بقيادة نجم الدين اربكان الذي دعا الى تأسيس مجموعة الثمانية الاسلامية، حيث ضمت المجموعة كبرى الدول الاسلامية من اسيا وافريقيا من عدد السكان والقوة الاقتصادية، والتي تغير اسمها في بعد الى مجموعة الثمانية للتنمية.

وبعد استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة فقد غير البوصلة التركية باتجاه القضية الفلسطينية، ففي عام 2006 عملت تركيا الى دعم القضية الفلسطينية والمشاركة بجمع التبرعات للشعب لفلسطينية، وتأييد المظاهرات الداعمة للقضية الفلسطينية لاسيما اثناء الاعتداءات على قطاع غزة والتنديد بكل تلك الاعتداءات، وهذا ما ادى بعد حرب 2006 الى استقالة عدد من اعضاء البرلمان التركي من لجنة الصداقة التركية الاسرائيلية اعتراضا على تلك الاعتداءات على لبنان وفلسطين.

ثانياً: الاتحاد الاوربي

يعد الانضمام الى الاتحاد الاوربي من اولويات الحكومة التركية منذ وصول حزب العدالة الى السلطة، وهذا الامر يتفق عليه غالبة الاتراك وبنسبة 75% من الشعب التركي من يؤيدون الانضمام للاتحاد الاوربي، وان من اهم الاسباب التي دعت الحكومة التركية للانضمام للاتحاد الاوربي تتمثل بما يلي

أ-القناعة التركية التي ترى ان تنمية الجانب الاقتصادي وتطوير علاقاتها مع دول الاتحاد الاوربي والذي سيحقق مكاسب في مجال التجارة والاستثمار والتكنلوجيا.

ب-لا يمكن للأتراك عزل نفسهم عن دول اوربا، بحكم الوقع الجغرافي، وتعد الاحداث السياسية في اوربا لها تأثير على تركيا بشكل مباشر او غير مباشر، وان انضمام الجمهورية التركية الى النادي الأوربي سوف يعزز ويقوي العلاقات السياسية بين الاتراك ودول الاتحاد الاوربي.

ج-سعي تركيا لإيجاد اسواق لمنتجاتها في الدول الاوربية، عن طريق ازالة الحواجز الكركية.

د-الرغبة التركية بان تكون دولة فاعلة، خاصة بعدما أدركت مكانتها الاقليمية والدولية.

هـ-تسعى تركيا الى انهاء المشاكل بينها وبين بعض دول الاتحاد الاوربي والتي لها تأثيرا سلبيا على انضمامها مثل القضية الارمينية، والقضية القبرصية.

يتضح من ذلك إن تركيا عملت على ترسيخ الاستقرار الداخلي ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية وتسنمه السلطة ، ولاسيما مع توظيف النزعة التركية ودورها الامبراطوري واستمالة المسلمين والعلمانيين بهذه الحقيقة كما يروج لها الرئيس طيب رجب اردوغان، لذا فكانت من ضرورات الانطلاقة التركية نحو الهيمنة الاقليمية واعادة الامجاد العثمانية هو الاستقرار السياسي الداخلي.

الخاتمـة

تشكل الاحزاب العقائدية اليوم جدلا واسعا في مدى قدرته على الاحاطة بالتطورات العلمية والمعرفية والفكرية، وبما يتوافق مع تطور متطلبات الحياة السياسية والاجتماعية. فقد يجد الكثير بأن هنالك فجوة بين الاحزاب العقائدية وبين مايحدث اليوم من تطور فكري يذهب باتجاه تبني الواقعية في ادارة الدولة.

هذا الجدل الواسع دفع الكثير من الاحزاب العقائدية الى اعادة التفكير في بنائها الفلسفي والوظيفي، فنجد تباين كبير ومختلف في تقبل فكرة التطور بين المؤيدين والرافضين، انعكس ايجابا وسلبا على ظاهرة الاستقرار السياسي التي تشكل وحدة القياس في نجاح الحزب –لاسيما اذا كان حزب حاكم– من خلال رسم وصياغة سياسة داخلية وخارجية قوامها الاساس البناء الفلسفي للحزب، ومدى قدرتها في اقناع الاخرين في ذلك.

ويتضح ذلك من خلال ظاهرة الاستقرار السياسي من عدمه بمعنى ان ظاهرة الاستقرار هي وحدة القياس في نجاح او فشل تجربة الاحزاب العقائدية في ادارة الدولة.

لذا تعد تجربة تركيا التي مزجت مابين الدين والقومية تجربة فريدة تستحق الدراسة، لاسيما بعد انعكاسها في فاعلية السياسة الخارجية التركية.

المصادر

1. ابن الحاج يحيى وآخرون. (1997). القاموس الألف بائي. بيروت: الأهلية.
2. بو عافية، محمد الصالح. (2016). الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات. دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر.
3. الصفار، حسن موسى. (2005). الاستقرار السياسي والاجتماعي: ضرورته وضماناته. بيروت: الدار العربية للعلوم.
4. العساف، فايز عبد الله. (2010). الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية: أكراد العراق نموذجاً. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية.
5. حديثة، ناصر نايف. (2017). التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999-2017. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، العلوم السياسية.

6. حمود، أحمد شكر. (د.ت). ظاهرة الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في المفهوم والأسباب. مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة الفلوجة.
7. بقدي، كريمة. (2012). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا. رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
8. خليفة، عبد الرحمن. (1999). أيديولوجية الصراع السياسي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
9. شحاتة، دينا. (2018). الأحزاب الهوياتية في مواجهة الأحزاب المدنية في العالم العربي. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
10. باروت، محمد جمال. (2009). أزمة الديمقراطية في الأحزاب القومية واليسارية العربية. مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور.
11. سبيتان، سمير ذياب. (2012). تركيا في عهد الرئيس طيب رجب أردوغان. المملكة الأردنية الهاشمية: الجنادرية للنشر والتوزيع.
12. رضوان محمود، رضوى حسين. (2016). التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية. المركز الديمقراطي العربي.
13. عبد الحليم، رشا محمد محمد عبد الجليل. (2019). توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي في ظل حكم العدالة والتنمية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
14. الطحان، مصطفى محمد. (2007). تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1842-2006. الكويت.
15. قدورة، عمار. (2014). الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
16. الدغيدي، أنيس. (2012). الأقطاب الثلاثة: مصر وإيران وتركيا. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.
17. حمود، عمران عيسى. (2018). العلاقات التركية-الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 53.
18. غلام، وحيد إنعام. (2012). تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59.
19. Friedman, G. (2009). The next 100 years: A forecast for the 21st century. Doubleday.

20. نوفل، أحمد سعيد وآخرون. (2016). أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية–التركية ودور تركيا الإقليمي. مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 12.
21. السويداني، حامد محمد طه. (2018). تراجع نظرية العمق الاستراتيجي التركية بعد الربيع العربي 2011. لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج1، العدد 32.
22. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2010). تركيا والقضية الفلسطينية: تقرير معلومات (17). بيروت.
23. محمد، حيدر جاسم. (2014). واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم.